الطموحات النووية تجتاح آسيا

د. عبدالله المدني
محاضر اكاديمي . البحرين

في دراسة نشرت له مؤخرا يقرر الزميل البروفسور "بورنيندرا جين" من معهد الدراسات الآسيوية في جامعة أدليد الاسترالية، بأن دخول المجال النووي للأغراض السلمية، و تحديدا لإنتاج الطاقة البديلة للفحم أو النفط، صار يحتل ركنا بارزا في سياسات العديد من الدول الآسيوية الكبيرة والصغيرة على حد سواء، بما فيها استراليا. و يضيف أن التوقعات تشير إلى انه لن يأتي منتصف القرن الجاري إلا و معظم الدول الآسيوية التي نأت بنفسها حتى الآن عن خوض هذا المجال أو واجهت الفكرة برفض مطلق تملك منشآت نووية للأغراض السلمية.

والحقيقة أن ما ذهب إليه البروفسور جين صحيح و تسنده أدلة كثيرة. فالدول الآسيوية الكبرى التي دخلت المجال النووي قبل عدة عقود تسعى اليوم إلى زيادة أعداد محطاتها و مفاعلاتها النووية. و تلك التي لم يعرف عنها خوض التجربة من قبل، إما أنها تعمل حاليا على استكمال منشآتها النووية السلمية، أو تجري الأبحاث و الدراسات التمهيدية لإقامة مثل هذه المنشآت، أو تلمح إلى احتمال لحاقها بجاراتها في المستقبل القريب. وتكفي هنا الإشارة إلى أن ١٧،من اصل ٢٨ مشروعا لإنتاج الطاقة من النووي في العالم، يجري تنفيذه في آسيا.

أما العوامل التي لعبت دورا تحريضيا على هذا الصعيد فعديدة، من بينها المخاطر المحيطة بتأمين إمدادات كافية من النفط و الغاز المستورد من منطقة الشرق الأوسط المضطربة، و ارتفاع أسعار هاتين السلعتين بصورة مذهلة في السنوات الأخيرة، و المشاكل المناخية و البيئية الناجمة عن استخدام الوقود التقليدي. و من بينها أيضا أن الحراك الاقتصادي الهائل الذي تعيشه آسيا بتداعياته الايجابية على النشاط الصناعي و مستويات المعيشة، أدى إلى زيادات متتالية و غير مسبوقة في الطلب على الطاقة، وبما لا يمكن مقابلتها على المدى الطويل بالمتوفر أو المستورد من مصادر الطاقة المستحاثة. أضف إلى ذلك أن مادة اليورانيوم اللازمة لإنتاج الوقود النووي باتت متوفرة وبأسعار ارخص من النفط و الفحم، بدليل ما جاء في التقرير الذي أصدرته منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي في عام ٢٠٠٥ من أن مناجم جديدة لليورانيوم قد اكتشفت في العالم، وان عدد الدول التي تنتج هذه المادة قد ارتفع إلى ١٩ دولة، و أن دولا معروفة في هذا المجال مثل استراليا و كازاخستان و ناميبيا قد توسعت في الإنتاج بصورة ملحوظة في الفترة ما بين ٢٠٠٣ و ٢٠٠٥ .

غير أن هذا لا ينفي أن السباق النووي السلمي في آسيا يلقى معارضة شديدة من نشطاء و أحزاب و منظمات محلية كثيرة تحت حجج مختلفة. و في هذا السياق تمت الإشارة على وجه التحديد إلى ثلاثة أمور: صعوبة ضمان عدم تحول البرامج النووية السلمية إلى عسكرية، مع الاستشهاد بما قاله رئيس الوكالة الدولية للطاقة الذرية محمد البرادعي في العام الماضي حول وجود نحو ٣٠ دولة قادرة على صناعة السلاح النووي بفضل ما تراكم لديها من خبرات و تكنولوجيات كنتيجة لبرامجها النووية السلمية. و صعوبة ضمان سلامة و امن المنشآت النووية للحيلولة دون وقوع كوارث خطيرة كتلك التي حدثت في تشيرنوبل في عام ١٩٨٦ أو تلك التي وقعت في محطة نووية في ولاية بنسلفانيا الأمريكية في عام ١٩٧٩ . وأخيرا ضخامة تكاليف بناء و إدارة المنشآت النووية، و التي لا يمكن توفيرها إلا من خلال التضحية بمشاريع أخرى أو تحميل الميزانية العامة لديون مرهقة.

وإذا ما استعرضنا التوجهات النووية لكل دولة آسيوية على حدة، بعيدا عن حالتي الهند و الصين اللتين تبدوان ماضيتين قدما في بناء المزيد من المنشآت النووية السلمية لمواجهة الزيادات الحالية و المستقبلية للطلب على الطاقة الكهربائية، و حالة فيتنام التي شرعت بالفعل في إقامة أولى محطاتها النووية على أن تستكمل و تدخل مجال العمل بحلول عام ٢٠١٧ ، فإننا نجد الآتي:

في اليابان التي تعتبر ثالثة دول العالم من حيث عدد المحطات النووية السلمية بعد الولايات المتحدة و فرنسا، يجري الآن بناء المزيد من هذه المحطات طبقا لخطة تستهدف رفع اعتماد البلاد على الطاقة المولدة من النووي من ٣٠ بالمئة حاليا إلى ٤٠ بالمئة خلال السنوات العشر القادمة، مع ملاحظة توخي طوكيو الحذر الشديد الناجم ربما من حادثة تسرب صغيرة وقعت في عام ١٩٩٩ لمفاعلها النووي في "توكايمورا".

وفي هونغ كونغ التي ظلت لعقود طويلة تعتمد على النفط و الفحم المستوردين كمصدر لتوليد الطاقة، هناك اليوم ضغوط هائلة للتشبه بالصين في توليد الطاقة من النووي، مصدرها تلوث هواء الجزيرة بصورة غير مسبوقة كنتيجة لتوسعها في استخدام الفحم و الديزل، ناهيك عن الملوثات الصناعية القادمة عبر الحدود من البر الصيني. و طبقا لتقرير صدر مؤخرا عن مؤسسة "ميري لينش"، هناك احتمالات قوية بأن تخسر الجزيرة موقعها المتميز في عالم المال و الأعمال لصالح سنغافورة، ما لم تبادر سريعا إلى الاعتماد على طاقة نظيفة و صديقة للبيئة.

وفي ماليزيا التي تعتمد في توليد الطاقة على مصادرها الذاتية من النفط و الغاز و الفحم، هناك تلميحات رسمية حول احتمالات اضطرارها لدخول المجال النووي بحلول عام ٢٠٢٠ كحل لمواجهة الطلبات المتزايدة من ناحية، و حماية البيئة من ناحية أخرى. و هذا يصدق أيضا على تايلاند التي شرعت هذا العام في إجراء دراسات و أبحاث حول الطاقة النووية تمهيدا لما يقال عن عزمها على بناء أولى محطاتها في عام ٢٠٢٠ أيضا.

أما اندونيسيا التي تحولت من مصدر للنفط و مشتقاته إلى دولة مكتفية ذاتيا ، بل مهددة بنضوب احتياطياتها في وقت قريب، فان رئيسها "سوسيلو بامبانغ يودويونو" أعلن رسميا في العام الماضي عن نية حكومته استكمال أولى محطات البلاد النووية بحلول عام ٢٠١٠ و بتكلفة تصل إلى ١,٦ بليون دولار، علما بأن جاكرتا كانت قد وضعت طموحاتها النووية على الرف في عام ١٩٩٧ بسبب الأزمة النقدية الآسيوية و صعوبة تأمين الأموال اللازمة وقتذاك. و بحسب تصريحات الرئيس، فان لدى بلاده خططا أخرى لبناء أربع محطات جديدة بحلول عام ٢٠٢٥ لإنتاج ما مجموعه ٦ غيغاوات من الكهرباء، و ذلك بعدما حصلت جاكرتا على الضوء الأخضر من الوكالة الدولية للطاقة الذرية في أكتوبر ٢٠٠٦ ، و وقعت اتفاقية للتعاون المشترك في هذا المجال مع كوريا الجنوبية في كانون الاول ٢٠٠٦ ، ناهيك عن إعلان استراليا استعدادها لتقديم المساعدة في صورة شحنات من اليورانيوم بموجب اتفاقية التعاون الأمني الثنائي الموقعة في ديسمبر الماضي. و الجدير بالذكر أن استراليا تحوز على نحو ٤٠ بالمئة من إنتاج العالم من اليورانيوم، و تعتبر الثانية بعد كندا في تصدير هذه المادة على مستوى العالم.

وعلى الرغم من وجود مؤشرات قوية تقول بأن اندونيسيا التي يسكنها أكثر من ٢٢٠ مليون نسمة ستواجه أزمة في الطاقة الكهربائية بحلول عام ٢٠٢٥ و أن حجم الطلب وقتذاك سيفوق ٤٥٠ تريليون وات، فان طموحات جاكرتا النووية السلمية تصطدم بعقبات داخلية وسط جدل في البرلمان و معارضة شديدة في الشارع من جماعات البيئة. و معظم هذا الجدل إن لم يكن متركزا على ضخامة الأعباء المالية للمشاريع النووية، فانه يتركز على مخاطر تسربات إشعاعية محتملة بفعل تخريب متعمد من قبل الجماعات الإرهابية الناشطة في البلاد أو بفعل هزات و كوارث طبيعية في بلد معروف بمثل هذه الكوارث، الأمر الذي سيلحق الضرر حتما بعشرات الملايين من البشر ولاسيما في جزيرة جاوه التي تضم ٦٥ بالمئة من سكان اندونيسيا و تعتبر إحدى أكثر المناطق في العالم لجهة الكثافة السكانية.

الآراء الواردة في الصفحة تعبر عن وجهات نظر كتابها ، وقد لا تتفق بالضرورة مع وجهة نظر الجريدة

سايكلوجية التوافق واللاتوافق

د. رضا الموسوي
اكاديمي

الزواج نمط من انماط العلاقات الانسانية ووسيلة من وسائل المجتمع لتنظيم العلاقات الاجتماعية بين الاشخاص البالغين. ويتطلب الزواج تحقيق قدر من التوافق بين الزوجين لضمان استمراره ولكي يبقى محافظا على اهدافه من خلال التفاعل والتكافؤ بين الزوجين.

وتتمثل المشكلات الزوجية ذات الاثر النفسي بالخبرات العاصفة والاليمة نتيجة فشل في علاقة عاطفية او زواج فاشل تم بسرعة دون روية او تخطيط وكذلك صدمة عاطفية او فقدان ثقة معمم على الجنس الآخر كله او التعود على السلوك الجنسي الشاذ او الخوف من الوحدة والعزلة كما هو الحال في حالات الطلاق او الترمل او زواج المراهقين الذين لم تنضج شخصياتهم بعد، وعدم المقدرة على تحمل المسؤولية.

ان طبيعة العلاقة الزوجية تتاثر وبدرجة كبيرة على مدى قدرة الاشخاص على تحقيق التوافق في موضوعات البيئة الكلية للزواج والتي تتضمن التوافق بين اسرتي الزوجين والتوافق في النشاطات الاجتماعية والترفيهية وفي طبيعة العلاقة الجنسية بين الزوجين وفي مستوى الاسرة الاقتصادي والتوافق في نمط الشخصية التي يتصف بها كلا الزوجين وما ينطوي عليه من قيم واتجاهات ومفهوم للذات .

التوافق الزواجي Marital Adjustmentهو حالة الزواج الذي تكون فيه اتجاهات الزوج والزوجة وتصرفاتهما متفقة على الموضوعات الرئيسية في الزواج مثل تدبير الامور المالية، والتعامل مع الاقرباء ويكونان ايضا متوافقين في الاهتمامات والاهداف والقيم وهما على نفس الدرجة من اظهار العوامل والثقة المتبادلة ولديهما تذمر اقل او لايتذمرون من زواجهما .(بيرجس ولوك ١٩٦٠) . اويعني وجود بعض السمات لدى الزوجين كالميل الى تجنب الصراعات اوحل الصراعات والشعور بالرضا عن الزواج وشعور الزوجين بالرضا ، رضا احدهما عن اللآخر والمشاركة في الفعاليات والاهتمامات وتحقيق توقعات الزوج والزوجة .(لوك وويليس ١٩٧٣) اوهو التحرر النسبي من الصراع والاتفاق بين الزوج والزوجة على معظم الموضوعات الحيوية المتعلقة بحياتهما المشتركة وكذلك المشاركة في اعمال وانشطة مشتركة وتبادل عواطف .(الخولي،١٩٨٣).

يعد التوافق بين الزوجين من المسائل المهمة في تحقيق التكامل الاسري وانشاء علاقات زوجية حميمة مبنية على الحب والتفاهم، يتزوج معظم الافراد بقصد الحصول على المؤانسة والدعم الانفعالي ،وتبعا لذلك تغيرت التوقعات المتعلقة بالزواج وقد اعتبر الزواج رابطة عمرية دائمة شاملة ينتمي كل شريك الى اللآخر . (دافيدوف،١٩٨٠) .

وتشير الدراسات الى ان درجة التوافق الزواجي في السنوات الاولى من الزواج لاتكون قوية والسبب يعود الى ضعف ثقافة العلاقات الزوجية حيث يعتمد الازواج الجدد في بناء حياتهما الزوجية على الايقاع العاطفي ، ومحاكاة الحالة القائمة في المجتمع ، وعلى الادراك العفوي البسيط لطبيعة الحياة الزوجية ،دون ان يتوفروا على معرفة مناسبة لتشريعات الاسلام وتعاليمه ، فيما يرتبط بالحقوق المتبادلة بين الزوجين وبآداب واخلاق التعامل العائلي . وان الوعي الحياتي للزوجين وتوفرهما على مستوى من الثقافة الزوجية يشكل عامل وقاية وحصانة من نشوب الخلافات الضارة.

وينهى الله تعالى الرجل عن توجيه اي مضايقة لزوجته او انزال اي ضرر بها، في شرائط حياتها المعيشية كالسكن، حتى ولو كانت مطلقة، ما دامت في فترة العدة الرجعية، يقول تعالى : (اسكنوهن من حيث سكنتم من وجدكم ولا تضاروهن ليضيفوا عليهن) سورة الطلاق- آية ٦ . وفي السنة الشريفة احاديث وروايات كثيرة بهذا الاتجاه ، فالتقارب بين الزوجين كلما كان كبيرا زالت او انزاحت الكثيرمن العقبات والحواجز والمشاكل التي تواجه الزوجين في حياتهم وعلى جميع الاصعدة .لان الزواج عندما يكون شامخا على دعائم الفهم الصحيح بين زوجين ارتضيا عن قناعة ان يكونا زوجين ، فانه يشد من اسر الاسرة حيث يستمد الاطفال قناعتهم عن الزواج مما يكونونه من انطباعات مبكرة مصدرها آباؤهم . لذلك فان احترام معنى الزواج يستقى بالخبرة ويحتذى بالقدوة ، وان الزواج علاقة تضفي على المجتمعات والشرائع قدسية واحتراما وبمنح كل من الزوجين فرصة النضج والتكامل وتحقيق الذات والحفاظ على الكرامة وان شخصية الفرد الناضجة انما هي ثمرة تنشئة مستقرة ايام الطفولة في اسرة مستقرة قوامها زواج متكافيء ناجح.

وهنالك دراسة اجراها مجمع الامل للصحة النفسية : اشارت الى وجود نظرة خاطئة حول دور كل من الزوجين فبعض الرجال يرى ان دور الزوج مقتصر على توفير المال للاسرة من منطلق القوامة كما قال تعالى في كتابه الكريم " الرجال قوامون على النساء " ودور المرأة يكون في تربية الاولاد والقيام بشؤون المنزل اي ان لكل واحد دور وظيفياً يجب ان يؤديه ولاعلاقة للطرف الاخر بهذا الدور مما يؤدي الى الابتعاد عن روح التعاون والحب بين الزوجين .فالدراسات المسحية المتعلقة بالتوافق الزوجي ،اثبتت ان العوامل المرتبطة بالزواج الناجح تتعلق بعدة مؤشرات اهمها الود والارتباط القائم على اواصر الاستمرار الدائم من دون خوف من الانفصال او الترك او الهجران لاي سبب كان ، شرعا او غير شرعياً. وان المشكلات الزوجية الشائعة هي من النادر ان يعترف المتزوجون بالسعادة (بعد زواجهم) ولكنهم كمجموعة يقولون بانهم راضون بحياتهم الحالية ، وقد توصلت الدراسة المسحية الى قرابة ٦٠٪ من الرجال والنساء اعترفوا بظهور بعض المشكلات في بعض الفترات من حياتهم الزوجية ، وتعبر الزوجات عن عدم الرضا اكثر من الازواج .. وقد يرجع السبب في ذلك الى كثرة التوترات التي تعترض حياة الزوجة ، والمسؤوليات الملقاة على عاتقها . لكي يحقق الزواج معظم اهدافه المنظورة وغير المنظورة، لابد من ان يتناول اهم عامل واخطره على الاطلاق ، وهو التوافق الجنسي ، حيث عد هذا النوع من التوافق عصب حياة الزوجية للرجل والمرأة ومنه يتحقق التوافق او الاختلاف . فالعلاقة الجنسية الناجحة تحقق السعادة الزوجية السليمة ، وتحقق السعادة الزوجية عندما يستطيع كل من الزوج والزوجة اشباع حاجاتهما وتحقيق اهدافهما في الحياة الزوجية مما يؤدي حرص كل منهما على تماسك الاسرة واستقرارها. (النفس والحياة، ٢٠٠٤العدد ١٨) .

أن سوء التوافق الزواجي Non Adjustment Marriageable:هو فشل الشريك في تلبية احتياجات الاخر وتوقعاته وصعوبة قبول الفروق الحقيقية والغيرة والتملك والصراع من اجل القوة وعدم القدرة على التفاهم ونمو الانماط التباعدية . (برودل).

والدراسات التي اجريت في هذا المجال اشارت إلى أن المتزوجين في حالة التوافق الزواجي (أي بحالة المطلوبة زواجياً) يحصلون على درجات منخفضة بشكل واضح في الاكتئاب مقابلة بغيرهم.. وهذا يعني وجود علاقة موجبة بين التوافق الزواجي وانخفاض مستوى الاكتئاب بصفة خاصة. ان الاكتئاب وكما يعرفه (بيك) (ماغ)

(حالة تتضمن تغيراً محدداً في المزاج وذلك مثل الشعور بالحزن والوحدة وعدم المبالاة، بالإضافة إلى مفهوم سالب عن الذات مصاحب بتوبيخ الذات وتحقيرها ولومها والميل إلى عقابها مع الرغبة في الهرب والاختفاء والموت. يضاف إلى ذلك تغيرات في مستوى النشاط العام بالنقصان يتسم بهبوط حركي ولفظي وصعوبة في النوم وفقدان الشهية).

ويمكن القول إن الاكتئاب اضطراب فريد من نوعه لأن محتواه الظاهر يكمن في التدمير الذاتي وإيقاع الأذى بالنفس ويزداد الأمر تعقيداً عندما يكون الاكتئاب مصحوباً بأمراض نفسية وجسمية أخرى مستقلة لذا يولي المهتمون بالصحة النفسية جزءاً كبيراً من اهتمامهم للتعرف على الاكتئاب. باكتشاف مختلف الطرق والأدوات الملائمة لتشخيصه والمؤسف أن نحو ٩٨٪ من حالات الاكتئاب لا تسعى إلى العلاج ولا يكتشفها أحد.

ولعل حالة الاكتئآب المرافقة لانعدام التوافق الزواجي تنتاب النساء المتزوجات اكثر مما تصيب الأزواج وهذا الواقع ينبع من كون المرأة (الزوجة) أكثر عرضة للإصابة بالاكتئاب النفسي في حالة عدم أو ضعف التوافق الزواجي وهذه الاحصاءات تم الحصول عليها من خلال النساء اللولتي يترددن على العيادات النفسية الخارجية أو مراكز الإرشاد الأسري ممن يعانين من الاكتئاب من اجل اطلاعهن على أسباب علمية إيجابية تهتم بواقعية في تحقيق الأمان النفسي والصحة النفسية الزواجية فاختلال التوافق الزواجي أو ضعفه، يؤدي لضعف أو عدم تحقق السعادة الزوجية وللعودة بالحياة الزواجية خاصة إلى المودة والرحمة و يعد من ناحية الحياة الزواجية أحد أهم الأسباب الرئيسة النفسية للاكتئاب

وفي دراسة قامت بها الباحثة السعودية فاطمة الحسين على عينة من النساء اللواتي يعانين انعدام التوافق الزواجي من المجتمع السعودي . توصلت الى مجموعة من النتائج المهمة منها :-

١- يوجد تأثير سالب إحصائياً لعاملي التوافق الزواجي وهما:

أ- المودة المتبادلة. ب- التكافؤ (الديني - الثقافي - العمري - الصحي)على الاكتئاب، أي توجد علاقة عكسية بين هذين العاملين والاكتئاب.

فكلما ارتفعت درجات المودة والرحمة، وكذلك التكافؤ بين الزوجين من الناحية (الدينية، الثقافية، العمرية، الصحية) كانت درجة التوافق الزواجي عالية أو تحقق التوافق الزواجي في الحياة الزوجية وبالتالي انخفضت درجة الإصابة بالاكتئاب لدى النساء المتزوجات.

وبالتالي فان انخفاض درجة التوافق الزواجي = ارتفاع نسبة الإصابة بالاكتئاب لدى النساء.

ارتفاع درجة التوافق الزواجي= انخفاض نسبة الإصابة بالاكتئاب لدى النساء.

٢- توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين النساء المتزوجات العاملات والمتزوجات غير العاملات في الدرجة الكلية للتوافق الزواجي لمصلحة المتزوجات غير العاملات.

٣- غير أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين النساء المتزوجات العاملات وغير العاملات في الإصابة بالاكتئاب.

٤- لا يوجد تأثير - إحصائياً - لجنس الأبناء في التوافق الزواجي لدى النساء المتزوجات.

٥- لا يوجد تأثير دال إحصائياً لدرجة القرابة بالزواج على التوافق الزواجي لدى النساء المتزوجات.

٦- وجود فروق ذات دلالة إحصائية في درجة التوافق الزواجي حسب عدد الزوجات في عصمة الزوج لمصلحة تعدد الزوجات.

٧- عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في درجة التوافق الزواجي حسب المؤهل العلمي للزوجين!

٨- وجود فروق ذات دلالة إحصائية عن درجة التوافق الزواجي حسب عمر الزوجة، أي أن النساء الصغيرات أكثر توافقاً في حياتهن الزوجية بالمقابلة مع النساء الكبيرات في السن.

٩- عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في درجة التوافق الزواجي حسب عمر الزوج أو التفاعل بين عمر الزوجين معاً.(الحسين . فاطمة ٢٠٠٥ ص ٢٤٣)

ومن الدراسات الاخرى التي تناولت جوانب التوافق الزواجي دراسة قام بها الدكتورمحمد عاطف رشاد جامعة الزقازيق في مصر عنوانها الخصال الشخصية والتنبؤ بالتوافق الزواجي لدى الشباب وهدف هذه الدراسة فحص العلاقة بين الخصائص الشخصية وجوانب الحياة الزواجية على عينة من الشباب والشابات المقبلين على الزواج قوامها (١٨٠)فردا(٩٠ شابا و٩٠ شابة) بمتوسط عمري ٢٧,٥٠ سنة وللتعرف على الفروق بين الشباب والشابات في خصائص الشخصية وجوانب الحياة الزوجية ، وأي خصائص للشخصية تؤثر على جوانب الحياة الزواجيةوتم استخدام مقياس نيوكارد للشخصية لأندرسون، ترجمة وتعريب الباحث ، ومقياس جوانب الحياة الزواجية إعداد سعيد علي مانع للتنبؤ بالتوافق الزوجي. وقد أوضحت أهم نتائج الدراسة وجود علاقة ارتباطية دالة إحصائيا بين خصائص الشخصية وبين جوانب الحياة الزواجية لدى الشباب والشابات، وكشفت عن وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين الشباب والشابات في بعض خصائص الشخصية منها ما هو لجانب الشباب والآخر لجانب الشابات، وتنبأت الدراسة بأن بعض خصائص الشخصية تؤثر تأثيرا كبيرا على جوانب الحياة الزواجية التي تساعد على التوافق الزواجي. ثم اعد الباحث برنامجا إرشاديا هادفا لكل المقبلين على الزواج من الشباب والشابات في إطار معايير وأسس موضوعية تساهم في نجاح الحياة الزواجية وجودتها في ظل التغيرات المتلاحقة، وتوصي الدراسة بضرورة إعادة النظر حول نشأة تخصص في علم النفس هو "علم النفس الأسري

لقد خلصت احدث الدراسات التجريبية حول الزواج والتوافق الزواجي الى مجموعة من التوصيات قدمتها للجهات المسؤولة عن السلامة الاسرية كان من اهمها:-

١- إنشاء مراكز للتوجيه والإرشاد الزواجي والأسري وتفعيل دورها في المجتمع المحلي.

٢- الاهتمام بتدريس مواد ثقافية في مجال الأسرة والزواج في مرحلة الثانوية وفي الجامعات للطلاب والطالبات على السواء وفق أسس علمية وشرعية ونفسية واجتماعية.. لإزالة سوء فهم الرجل للمرأة وسوء فهم المرأة للرجل للحياة الزواجية.

٣- تكثيف البرامج الإعلامية الموجهة للأسرة التي تبحث في العلاقات الأسرية والزواجية والرعاية الأبوية لإرشاد الجمهور إلى أساليب وفنيات الحياة الزواجية.

٤- عقد محاضرات وندوات تختص بالإرشاد الزواجي وأساسيات التوافق الزواجي عبر خدمات الجمعيات الخيرية والمنتديات الثقافية.

مأزق الدستور

جمال كريم
متابعة

صدر عن معهد الدراسات الاستراتيجية كتاب بعنوان "مأزق الدستور نقد وتحليل "لمجموعة من الباحثين الذين تناولت دراساتهم وبحوثهم اهم القضايا والمشكلات التي اعترضت وتعترض الدستور العراقي الدائم الذي صوت عليه العراقيون عام ٢٠٠٥ ، بدءا من الديباجة وليس انتهاء بمواده التي أخذت بعين الاعتبار طبيعة المجتمع العراقي ذي التركيبة "الموزائيكية"من حيث التمايزات القومية والعرقية والاثنية والدينية والمذهبية .

لم يعرف العراقيون منذ تأسيس الدولة العراقية مطلع عشرينيات القرن المنصرم دستورا دائما للبلاد قبل دستور ٢٠٠٥ ، سوى الدستور الدائم في العهد الملكي عام ١٩٢٥، وما بينهما بقي العراق محكوما ومنذ الرابع عشر من تموز عام ١٩٥٨ بدساتير مؤقتة .

ضم الكتاب ستة أقسام على التوالي هي : خلفية تاريخية ،وقراءات ،ونظام الحكم –الفيدرالية-الدين والدولة ،والحريات العامة ،والاسرة والمراة، والاقتصاد والدستور ،ووثائق ، في تسعة عشر فصلا،جاء في مقدمة الكتاب : لقد بدات الاراء في صدد الدستور الذي استفتي عليه العراقيون ، هزلية ودرامية في آن واحد، في تباعدها، وفي ثنائها أو قدحها .أبدى العراقيون حمية غير مألوفة في النقاش الدستوري .وحسب أحد التقديرات رفع العراقيون الى لجنة الصياغة نحو مئة مسودة دستورية ، وقدموا قرابة ٤٥٠ ألف اقتراح دستوري ، كما عقدوا أكثر من ٢٨٠ ندوة وورشة عمل للمناقشة ، منها سبعة في لندن .ولم تبق هيئة خارج هذا السجال ، حتى الهيئات التي تعارض مبدأ كتابة الدستور في هذه الفترة نظمت ندواتها ووضعت مبادىء دستورية تنسجم ورؤاها الفكرية للمستقبل .

وتناول الفصل الاول من الكتاب ميلاد فكرة الدستور في العالم العربي والاسلامي موضحا أن الفكرة ولدت آواخر القرن التاسع عشر ، ردا على تحديات انهيار الحضارة العربية الاسلامية بأزاء الغرب وثمرة التلاقح مع الاخير .وكان قادة الفكر عصر ذاك يدركون في شقاء الوعي ان تحديث الدولة هو السبيل الوحيد للارتقاء .

وهناك اشارة تا ريخية تذهب الى أن العراق دخل العصر الدستوري قبل الحرب العالمية الاولى ،ثورة الاتحاد والترقي ١٩٠٨ ،وثورة المشروطة الايرانية ١٩٠٦) ، وقد سبقه الى ذلك كل من تونس في دستورها عام ١٨٦١ والدولة العثمانية عام ١٨٧٦ ومصر عام ١٨٨٢ .

وهناك تأكيد في الفصل ذاته يفند بعض التبسيطات الشائعة حول كتابة الدستور العراقي لعام ١٩٢٥ فيقول : خلافا للتبسيطات الشائعة لم يكتب الدستور حصرا بأقلام بريطانية استنساخا لدستور بريطاني مزعوم .فبريطانيا لاتتوفر على أية وثيقة دستورية أصلا .ويقول المؤرخ الدستوري نيثن براون أن الدستور العراقي الاول ولد من مزيج التقاليد البريطانية ، والدستور العثماني والدستور المصري .أما المؤرخ السياسي العراقي مجيد خدوري ، فيذهب الى أن الدستور اعتمد أيضا مصادر دستورية أخرى مثل الدستور الاسترالي ودستور نيوزيلندا لمعالجة مشكلات عراقية خاصة.

أما الفصل الثاني "نظرة مقارنة في دستور ١٩٢٥ ودستور ٢٠٠٥ " والذي كتبه عبد الغني الدلي وهو وزير سابق ، فأنه يحاول تسليط الضوء ولفت انتباه المشرعين والرأي الى بعض مواد دستور ١٩٢٥ مقارنا بها ما جاء في مواد ٢٠٠٥ وبخاصة فيما يتعلق باحكام الشريعة وتمثيل مكونات المجتمع العراقي الفسيفسائية ، ففي اولا : كيف جاء دستور ١٩٢٥ للوجود يقول الدلي : كان الملك فيصل بن الحسين قد اضطر للتخلي عن عرشه في سورية بعد هجوم فرنسي على دمشق ، واختار منفاه في ايطاليا ، فقامت الجهات البريطانية بالاتصال به وتم الاتفاق على ترشيحه ملكا على العراق .وانعقد مؤتمر خاص في القاهرة لهذه الغاية اتخذت على اثره الخطوات اللازمة لذلك وكان أولها اجراء استفتاء عام في العراق عام ١٩٢١ تمت الموافقة بموجبه على تتويج فيصل ملكا على العراق ..ووضع دستور للملكة الجديدة .فتقدمت وزارة المستعمرات البريطانية بمقترحات لهذا الدستورساعد في اعدادها السر بونهام كارتر المستشار القانوني للادارة البريطانية في بغداد والذي كان قاضيا بارزا في حكومة السودان قبل ذلك .الا ان الملك فيصل والساسة العراقيين أصروا على ان يقوم أو يشارك قانونيون وسياسيون وطنيون في وضع الدستور .وتم الاتفاق على تاليف لجنة من العراقيين والبريطانيين تقوم بوضع الصيغة النهائية للدستور .وضمت اللجنة من العراقيين السادة ناجي السويدي ورؤوف الجادرجي وساسون حسقيل ويوسف غنيمية الى جانب السر بونهام كارتر ومندوب بريطاني آخر .ويلاحظ ان الاثنين الاوليين من العراقيين كانا من خريجي كلية الحقوق في اسطنبول ، وان ساسون حسقيل كان قد درس العلوم السياسية في فيينا ، ويوسف غنيمية من أبناء الطائفة المسيحية كان من المثقفين البارزين في بغداد .لقد كان طابع هذه اللجنة فنيا عرضت مقترحاتها على لجنة ضمت قانونيين آخرين ورجال سياسة وممثلي عشائر عراقيين .وبعد مناقشات وتعديلات تقدمت بمقترحاتها الى "المجلس التأسيسي" الذي تم انتخابه على اسس كانت مطبقة في العهد العثماني .وقد ناقش "المجلس التأسيسي " تلك المقترحات وصادق على الدستور في ٢٠ آذار"مارس" ,١٩٢٥

ويشيد الدلي بالصياغة القانونية المتوازنة للدستور ، فضلا عما يحمل من روح ديمقراطية حرة ضمنت حقوق الافراد وحريتهم ومراعية في الوقت ذاته حاجات الفئات المختلفة التي تشكل بنية المجتمع العراقي .

وفي ثانيا من بحثه يناقش الدلي المبادىء الديمقراطية في دستور ١٩٢٥ ، معترفا بوجود نواقص فيه ، ويركز في مناقشته على المواد التي نصت على الدين واللغة اضافة الى المواد التي تناولت حقوق الانسان ، ثم يؤكد الباحث على أن هذه المبادىء قد خرقت أو عطلت في ظل الحكومات الدكتاتورية منذ تموز(يوليو) ١٩٥٤ وخاصة في عهد صدام (١٩٦٨-٢٠٠٣).

ويحصر الباحث مآخذه على دستور عام ١٩٢٥ في : ادارة الاقاليم أو الادارة المحلية والمحكمة الدستورية .

ولو جئنا الى الفصل الرابع من الكتاب "متضادات الدستورالدائم " والذي كتبه الباحث العراقي فالح عبد الجبار ، لتوفرت لدينا قراءة ومعالجة عميقتين للمرحلة العراقية الراهنة بعد سقوط النظام السابق وبخاصة كتابة دستور دائم للبلاد ومن ثم الاستفتاء العام عليه وأيضا تحليل معمق للعملية الدستورية فضلا عن رصد وجهات نظر الجماعات الاساسية وكذلك تحليل الاطروحات والمفاهيم الجوهرية التي تضمنتها أبواب وفصول ومواد الدستور .

ففي اولا من بحثه يوضح عبد الجبار بالقول : يعد الدستور الدائم الجديد أول وثيقة قانونية تصاغ على يد جمعية تأسيسية منتخبة منذ العام ١٩٢٤ .كما ان الفراغ من كتابة الدستور يشكل نقطة انعطاف في تأريخ الامة الممزقة ، في مجرى الانتقال من الحكم التسلطي شديد المركزية ، مرورا بخراب ونزاعات مابعد الحرب ،وصولا الى تأسيس حكم دستوري تمثيلي (برلماني) .

ويوضح الباحث: والدستور الجديد هو ، بمعنى من المعاني ، متقدم بأشواط على كثرة من دساتير المنطقة العربية وجوارها (ايران وتركيا) من حيث اقرار الدستور للقواعد والمعايير الاساسية في الحكم الديمقراطي ، والامركزية ، والفيدرالية (الاتحادية) ، والحقوق والحريات السياسية والمدنية .غير أن الدستور يفتقر والحق يقال ، الى وسائل حماية هذه القواعد وهذه الحريات .كما ان الدستور ينطوي على مواد غامضة ، متناقضة تتعلق بنواظم الحريات السياسية ، ودور الدين وحقوق المرأة ، ووضع الاقليات ، واستقلالية المجتمع المدني .